## المحاضرة الخامسة: الفكر السكاني عند مالتوس

**تمهيد:** مكن التوسع الناشئ في الاهتمام بمجال وقضايا علم السكان، من توسع دوائر البحث والاجتهاد فيه، وبروز العديد من الإسهامات النظرية التي سعت إلى صياغة تفاسير مضبوطة ودقيقة للسياق العام للتغير الحاصل الظاهرة السكانية، والتي من جملتها سنذكر البعض الأتي منها.

**أولا. من هو توماس روبرت مالتوس؟**: ولد **مالتوس** بانجلترا في سنة 1766 وتوفي فيها سنة 1834، كان كاتبا متفوقا في جامعة **كمبريدج**، وألتحق كاهنا بكنيسة انجلترا عام 1797، كما عمل أستاذا للتاريخ وعلم الاقتصاد من عام 1806 إلى غاية 1834، في زمن كان فيه التنظيم الاجتماعي والاقتصادي في أوربا يشهد تغيرات هامة، أدت لحدوث ارتفاع نسبي بطيء في معدلات السكان، من خلال التحسن المسجل في إنتاجية الإنسان في قطاعي (الزراعة، والصناعة)، والتي نجم عنها تحسن بطيء في الأحوال المعيشية لقطاع واسع من السكان.

ويعتبر **مالتوس** لدى الكثير من المهتمين بالمسألة السكانية المؤسس الحقيقي لهذا الحقل من الدراسات، وذلك بفعل التجائه لاستخدم الأسلوب العلمي والإحصاء لدعم أفكاره حول حركة السكان، ونموهم وتقصي الحقائق والتغير... فضلا على نجاحه في إدخال الدراسات السكانية إلى ميدان علم الاجتماع. وتعد نظريته في هذا المجال حجر الزاوية بين جميع النظريات السكانية القديمة منها والحديثة، وذلك بسبب امتداد ظلها على الفكر السكاني، وتأثيرها في الجوانب الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى غاية يومنا الآن.

**ثانيا. ظروف تبلور الفكر المالتوسي**: تضافرت مجموعة مختلفة من العوامل في بلورة الفكر المالتوسي، وإسهامه في الارتقاء بالفكر السكاني من خلال الأفكار التي طرحها، والتي مثلت تحولا بارزا في ميدان الدارسات السكانية، وهي التي يمكن حصرها في:

1) الزيادة في أعداد السكان في بقاع العالم إبان القرن 19، وما ترتب عليها من بروز مجموعة من المشاكل السكانية الخطيرة ك: البطالة، السكن، الفقر، الانحراف...

**2**) الأزمة السياسية والسوسيواقتصادية التي خلفتها الثورة الفرنسية، بفعل الأفكار التي حفلت بها والتي لم تلقى الترحيب عند مالتوس وأمثاله من المدافعين بشدة عن النظام السياسي في انجلترا.

**3**) تقدم البحث في ميادين الإحصاء، ما سمح باكتشاف مناهج جديدة تفيد في تحليل اتجاهات الخصوبة، وتزايد استخدام المسوح الميدانية، لتحديد العوامل المؤثرة في توقيت المواليد ومعدلاتها.

**4**) التقدم المسجل في العلوم البيولوجية، والتي أعدت معلومات حول صفات السكان (النوعية، الفيزيقية، والنفسية)، فضلا عن دراسة السلالات البشرية.

**ثالثا. مضمون نظرية مالتوس**: قدم **مالتوس** أفكاره الأولى في ميدان الديموغرافيا، في كتابه **أصل المشكلة السكانية An Essay on the principle of population** والذي نشره سنة 1789 بدون توقيع، وذلك نظرا لما أنطوى عليه من أفكار متناقضة مع نشاط مؤلفه، باعتباره كان قسا ومدرسا في جامعة دينية **بكامبريدج**، قبل أن يعيد نشره مرة أخرى منقحا ومذيلا، وهو العمل الذي أكسبه شهرة واسعة وصيت ذائع بعدها، وذلك إلى جانب عدد أخر من الأعمال أبرزها: "**رسالة في الاقتصاد السياسي**" في سنة 1803، و"**ملاحظات عن أثار القوانين الغلال**" في عام 1814، ومن بعدهما "**بحوث في طبيعة وتطور الريع**" الصادر في سنة 1815، وهي الأعمال التي لم يركز فيها جهده فقط على وصف الزيادة السكانية أو نقصانها، بل ضمن إياها أيضا رد ودحض لأراء بعض كتاب اليوتوبيا في ذلك العصر، من أمثال: **جودوين، ديفيد ريكاردو، ساي، كوندرسيه...** والذين كانوا يرون أن جميع مشاكل المجتمع سوف تنتهي، بمجرد ما يتم القضاء على النظام الاجتماعي القائم.

هذا التصور، رفضه **مالتوس** جملة وتفصيلا، معتبرا أن مبدأ السكان يلعب دور هاما في هذه القضية، مخضعا تطور السكان وتزايدهم لقانون عام، قام فيه بالمقارنة ما بين الزيادة الطبيعية والموارد المعيشية، محذرا من مغبة المخاطر الناجمة عن كثرة النسل، وذلك في قوله "**إني أؤمن بمسلمتين أساسيتين، الأولى أن الطعام الضروري لوجود الإنسان، والثانية أن الهوى والعاطفة بين الجنسين أمر ضروري وسيبقى على حالته الراهنة**". وكان الغرض الأساسي من إجراء هذه الدراسة، هو الإجابة على سؤالين حددهما مالتوس وهما:

**1**) ما هي النتيجة الناجمة عن زيادة السكان إذا تركت تعمل بلا مانع؟.

**2**) ما هي الزيادة في غلة الأرض في أحسن ظروف الكفاح الإنساني لزيادتها؟.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى اعتماد مجموعة من النتائج، أهمها:

- هناك تناسب طردي بين حجم السكان والموارد الغذائية، وإن الزيادة في عدد السكان لا بد أن تكون مصاحبة للزيادة في الموارد الطبيعية.
- سبب الفقر في المجتمع هو أن عدد السكان أكثر من العدد الكافي لإشباع حاجات السكان.
- إن قدرة الإنسان على التناسل أكبر من قدرة الأرض على الإنتاج ما يتطلبه البقاء الإنساني من غذاء، حيث تبين أن الزيادة السكانية تتضاعف في كل 25 سنة ما لم تواجه صعوبات، وأن سكان العالم يزدادون عامة على أساس متتالية هندسية (1-2-4-8-16-32...)، بينما تطرد الزيادة في الموارد الغذائية على أساس متتالية عددية وحسابية (1-2-3-4-5...)، وهو ما يعنى أن سكان العالم سيواجهون أجلا أم عاجلا مشكلة نقص الغذاء. حيث لا حظ مالتوس أن القمح كان مطلوبا بشدة في تلك الأيام، وذلك نظرا لكثرة عدد السكان ببريطانيا، لذلك تنبأ أن كل زيادة في عدد السكان سوف تصاحبها زيادة في الطلب على القمح بالذات، لذلك ذهب إلى أقول بان الزيادة في عنصر رأس المال وعنصر العمل تؤدي إلى الزيادة في إنتاج المحصول، ولكنها تصل بعد فترة إلى العجز لأن مساحة الأرض المزروعة تظل كما هي، لذلك فمهما زاد عنصر رأس المال أو عنصر العمل، فإن الأرض لن تنتج المزيد لأنه ليس هناك زيادة في مساحة الأرض المستغلة.
- من أجل التهوين من الآثار المخيفة لزيادة السكان، حدد مالتوس نوعين من الموانع والتي من شأنها أن تساعد على الحد من الزيادة السكانية، أولاها وسميت **بالموانع الوقائية**، وهي التي تعرقل نمو السكان بأسلوب غير مباشر، من خلال إسهامها في خفض نسبة المواليد، وهي تعتمد على إرادة الإنسان في منع الشر قبل وقوعه، فإذا كان قادرا ماديا على الزواج فعليه أن يتزوج، أما إذا كان غير قادر على إطعام الأسرة التي يزمع تكوينها، فعليه تأخير سن الزواج، أو اللجوء لإهمال العلاقات الجنسية، كما تتضمن كذلك الرذيلة، العلاقات الجنسية غير الطبيعية... أما الثانية فتسمى **بالموانع الايجابية**، وهي تشمل كافة العوامل التي تؤدي إلى قصر فترة الحياة وزيادة نسبة الوفيات، من شاكلة الأمراض والأوبئة، العمل بالمهن غير الصحية، الفقر، الحروب والمجاعات، اكتظاظ المدن بسكانها، التربية السيئة للأطفال....

وقد انتقد **مالتوس** كثيرا في هذا الإطار، الفقراء الذين يتزوجون كي ينجبوا أطفالا ليس لهم مكان شاغر على مائدة الطبيعة، وليس لهم الحق في طلب المعونة من المؤسسات الخيرية وغيرها، مادام قد اقترفوا ذنبا بحق أنفسهم، بمعارضتهم قوانين الطبيعة وعدم الإصغاء لصوت العقل، حيث يقول في هذا الصدد: "**إن الفقير يتهم رعايا قريته وجمعياته الخيرية لعدم إغاثته، ويتهم الأغنياء الذين لا يمدون له يد المساعدة، ويتهم المؤسسات الاجتماعية بعدم إعالته، وحتى قوانين السماء يتهمها، لأنها وضعته في أدنى السلم الاجتماعي محاطا بالفقر والبؤس، وهو في محاولاته للبحث عن مصدر بؤسه وشقائه ليوجه إليه الاتهام، فإنه ينسى أن يوجه اتهامه إلى المصدر الوحيد لما يعانيه من فقر وتعاسة، وهذا المصدر هو نفسه وهو وحده الذي يستحق اللوم والعتاب**".

**رابعا. تقييم عام لنظرية مالتوس**: تسبب التضخم السكاني الذي سجلته أوربا خلال فترة وجيزة من القرن 19، وإسهامه بشكل بارز في النهضة الاقتصادية التي أحرزتها، في دحض مصداقية هذه النظرية وتوجيه سهام النقد لها، إزاء عديد المسائل التي انطوت عليها، والتي من أبرزها ما يلي:

**1**) استندت أفكاره إلى بعض الافتراضات المنافية للعلم والمخالفة للواقع. فمثلا قانون التكاثر الهندسي للسكان لا يصح إلا في حالة لم يعترضه فيها أي عارض، الأمر الذي يعني أن إطلاق صفة القانون عليه يظل موضع شك، إذ أن التعدادات المختلفة للسكان أثبتت خطأ ذلك. فقد كان عدد سكان العالم في عصره حوالي واحد (01) مليار/ن، وبعد قرنين أصبح يقدر بستة (06) ملايير/ن، بينما حسابات **مالتوس** بناءا على متتاليته الهندسية السكانية، فمن المفترض أن يضاهي هذا العدد حاليا 256 مليار/ن.

كما ارتكب خطأ علميا فادحا، حين أراد جعل أفكاره قانونا عاما يسري في كل زمان ومكان، وقد تناسى بأن هناك فواصل زمنية عديدة، شهدت تراجعا في النمو بسبب الظروف المحيطة بها.

**2**) استند **مالتوس** لإثبات صحة قانونه بشأن الزيادة في إنتاج الغذاء، حسب المتتالية الحسابية على مجموعة من الأفكار غير الدقيقة، والتي من بينها نذكر ما يلي:

- هذا القانون لكي يتحقق، يتعين التسليم بأن وسائل الإنتاج لا تتطور، كما هو الشأن بالنسبة لقانون تجانس وحدات عناصر الإنتاج المتغير، وثبات عناصر الإنتاج الأخرى، وهي افتراضات غير واقعية. إذ أثبت الواقع أن الإنتاج الغذائي يمكن أن يستمر في الزيادة على نحو تدريجي، وبشكل قد

يفوق حتى نمو السكان، بفضل التوسع العمودي والأفقي للإنتاج. أي أن طرحه قد مال للأخذ بالتحليل الاستاتيكي، وذلك خلافا لما أدعاه بشأن وجود علاقة طردية بين الإنتاج الغذائي والسكان، وأن هناك الكثير من الدراسات والوقائع التاريخية، التي أثبتت أن مثل هذه العلاقة كثيرا ما تكون عكسية، كما حصل في سهول أمريكا أين أدت الزراعة لزيادة الثروة، في حين ظل ازدياد السكان بمعدلات أقل.

- اعتبر النشاط الزراعي هو المصدر الوحيد للغذاء، مهملا كافة المصادر الأخرى التي تسهم في زيادة الموارد الغذائية، سواء بشكل مباشر مثل قطاع الصناعة الغذائية، أو بشكل غير مباشر من خلال قطاع الصناعات التحويلية، الذي يدعم النشاط الزراعي ويمده بكافة المستلزمات الضرورية لزيادة الإنتاج، كما يسهم هذا القطاع في خلق فرص عمل إضافية.
- وجهة نظره للإنسان أحادية، إذ يعد مستهلكا فقط بينما الحقيقة أنه منتج ومستهلك معا.
- استند في تفسيره ظاهرة الفائض السكاني إلى مفهوم الكثافة العضوية*، ويقود اعتماد هذا المفهوم للكثافة، إلى إهمال أهمية الطاقات الإنتاجية الاحتمالية لأنواع الأراضي الأقل خصوبة، وما يمكن أن تسهم به في الإنتاج وخلق فرص العمل.

**3)** ينبثق تصوره للمتغير السكاني على أنه متغير مستقل، وأن عملية التكاثر البشري تعد عملية بيولوجية بحتة منعزلة كلية عن المحيط السوسيوثقافي والسياسي الذي يعيش فيه الإنسان، كما أن قانون "**الغلة المتناقصة**" الذي تحدث عنه، أهمل أثر التطور التكنولوجي في زيادة الإنتاج، وهو ما يبطل من الناحيتين النظرية والتاريخية الأساس الذي ارتكزت عليه هذه النظرية.

**4)** أعيب عليه اعتماده المطلق على أفكار غيره من المفكرين، حيث أتضح للكثير من الباحثين سيادة تشابه طاغي بين الأفكار التي كان يروج لها، وبين تلك التي طرحها من قبله كل من **ريتشارد كانتيلون** في كتابه "**بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة**" المنشور في سنة 1755، وكذا "**جيمس ستيوارت**" في كتابه "**مبادئ الاقتصاد السياسي**" الصادر سنة 1767، ولكنها لم تحظى بالشهرة نفسها التي اكتسبتها على يد **مالتوس** فيما بعد، بفعل عدم توافر الظروف السوسيواقتصادية الملائمة،

* يقصد بها العلاقة بين حجم السكان ومساحة الأرض الصالحة للاستغلال.

الأمر الذي جعل البعض يذهب إلى التأكيد على أن مالتوس لم ينتحل هذه النظرية فقط بل اتهم بسرقتها.

**5**) صياغة النظرية يشوبها الغموض، حيث لا يمكن التعرف على مدى زيادة السكان في وجود الموانع أو عدم وجودها.

إلا أن كل ذلك، لا يمكنه أن يشكل مبعث إنكار بالمطلق لبعض مزاياها على الأقل، وهي التي كان لها دور رئيسي في إصدار ما يعرف ب **Census Act of** في سنة 1800، والذي بموجبه باتت السلطات البريطانية تقوم وإلى غاية يومنا هذا، بإحصاء دوري للسكان في كل من: **انجلترا، اسكتلندا وبلاد الغال**.

كما كان لها أثر بالغ في تغذية الكثير من الاجتهادات النظرية، فهي تعد بمثابة القاعدة الفكرية التي قامت عليها التفسيرات اللاحقة، حول طبيعة العلاقة الأزلية القائمة بين الزيادة السكانية والتنمية، حيث تأثر بها الكثير من رواد العديد من الحقوق المعرفية لا سيما الاقتصادية منها، فمنهم من قبلها كما هي ومنهم من ارتضى بقبول جزء منها أو بعض الأجزاء، لتكوين نظرياتهم الاقتصادية التي عالجوا بها مستقبل النمو الرأسمالي.

**خامسا. المراجع المعتمدة في المحاضرة**:

1) طافر زهير، "النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع: دراسة مقارنة"، **مجلة الباحث الاجتماعي**، العدد 10، جامعة بشار، سبتمبر 2.

2) طارق السيد، **علم اجتماع السكان**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

3) حنان عبد الخضر هاشم، "المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: رؤى نظرية وجدل قائم"، في: **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد 08.

4) محمد فاروق الشبول، **النمو السكاني والتنمية: من منظور الاقتصاد الإسلامي**، دار عماد الدين للنشر، عمان، 2008.

5) فراس البياتي، **مورفولوجيا السكان: موضوعات في الديموغرافيا**، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2009.